المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن
Member of TAG-Foundation

مجلة المجمع

حزيـــران ٢٠١٦ - الإصدار ١٩

بوابتـك إلى المحاسبـة والتدقيـق وقواعـد السلـوك المهنـي

في هذا العدد

أبوغزاله يترأس إجتماع الهيئة العامة السابع والعشرون لجمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) ١

التقارير غير المالية: قيمة رأس المال البشري ومواهب القوى العاملة ٢

ما يزيد عن ١٠٠ طالب وعشرين مركزاً حول الوطن العربي لإجتياز إمتحانات شهادة محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA) ٢

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية يرحب بجهود مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة الرامية إلى تعزيز تقرير مدقق الحسابات ٣

ماليزيا تصدر معيار جديد يقضي بإدراج عقود الإيجار في الميزانية العمومية ٤

ممثلوا أكثر من ٣٠ دولة يناقشون دور الإدارة المالية العامة في تحقيق الإزدهار الإقتصادي في أسيا في المنتدى الذي يستضيفه اتحاد المحاسبين لأسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي ٥

أبوغزاله يترأس إجتماع الهيئة العامة السابع والعشرون لجمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)

عمان- يونيو ٢٠١٦، عقدت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) إجتماعها السنوي السابع والعشرون، برئاسة سعادة الدكتور طلال ابوغزالة رئيس مجلس إدارة الجمعية.

حيث أشاد د. أبوغزاله بالمستوى الذي ترنو إليه الجمعية مشيداً بالجهود التي يقوم بها كل من أعضاء الهيئة الإدارية والكادر الوظيفي للجمعية، كما أثنى على دور وأداء الجمعية في تسهيل وتطوير وتمويل ترجمة كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومعايير التدقيق الدولية، ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وغيرها من الترجمات الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين.

وقدم المدير التنفيذي للجمعية الأستاذ سالم العوري عرضاً موجزاً عن إنجازات الجمعية وخططها المستقبلية، كما أوضح بأن برامج التدريب شهدت تطوراً نوعياً حيث غطت جميع مجالات المحاسبة وشارك فيها متدربون من كافة المؤسسات والهيئات والشركات من كافة المناطق.

كما تم الإشارة إلى الخدمة الجديدة التي تقوم بها الجمعية، من خلالها تقديم دور إستشاري ريادي في تفعيل الأنظمة المالية الحكومية والتجارية وفقاً للمعايير الدولية، ويتم تقديم هذه الخدمة من خلال:-

- تصميم وإعداد انظمة مالية للقطاع العام والخاص.
- تطبيق وتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والخاص.
- إعداد مناهج مهنية للشهادات مهنية في مجال المحاسبة والتدقيق للقطاع العام والخاص.
- إعداد دليل تدقيق للقطاع العام والخاص.
- تحديد احتياجات تدريبية وفقاً لأعلى المعايير.

هذا ويذكر بأن الجمعية فازت بعقد مشروع تطوير منهجيات التدقيق لديوان المحاسبة الأردني الذي يهدف إلى تنفيذ خطة ديوان المحاسبة في تنفيذ مشاريع تطوير وزيادة الكفاءة المهنية في بعض مجالات التدقيق المتخصصة كالتدقيق المالي على الشركات المملوكة للحكومة وتدقيق المشاريع الكبرى لشراكات القطاعين العام والخاص إلى جانب تحسين نوعية رأي التدقيق (المخرجات الرقابية) ورسائل الإدارة كجزء من التدقيق المالي ومنهجية التدقيق المنظم للمشاريع الكبرى لشراكات القطاعين العام والخاص.

التقارير غير المالية: قيمة رأس المال البشري ومواهب القوى العاملة

لندن- يونيو ٢٠١٦، تم إطلاق تقرير بحث بعنوان «تقرير رأس المال البشري. توضيح القيمة الحقيقية لشركتك» في لندن من خلال شراكة خاصة تشمل المعهد القانوني البريطاني للمحاسبين الإداريين.

استعرض التقرير ممارسات ١٠٠ شركة لمؤشر فاينانشال تايمز للأوراق المالية عندما يتعلق الأمر بقياس وإعداد التقارير بشأن قضايا رأس المال البشري، وخاصة كيفية السيطرة على قيمة معرفة ومهارات وقدرات قواها العاملة.

ويتمحور تركيز التقرير بشكل خاص على كيف يمكن لمجتمع المستثمرين إجراء عمليات تقييم دقيقة لرأس المال البشري لموظفي الشركة.

وخلص التقرير إلى وجود زيادة شاملة في الإبلاغ عن هذه القضايا بين مكونات ١٠٠ شركة لمؤشر فاينانشال تايمز للأوراق المالية. على سبيل المثال، لوحظ زيادة كبيرة جدا قدرها ١٢٧٪ بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ في تقارير حقوق الإنسان.

تعتبر تقارير حقوق الإنسان من المواضيع التي يتعين على الشركات الكشف عنها في التقارير الإدارية اعتبارا من كانون أول ٢٠١٦ بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الإبلاغ عن الأمور غير المالية. إضافة إلى ذلك، لاحظ التقرير إيلاء الشركات التي تم استعراضها اهتماما خاصا لتخطيط التعاقب، مع الممارسات الجيدة القابلة للملاحظة عندما تبلغ الشركات "بشأن قيمة مشاريع المواهب الناجحة".

وبالمثل، يتم تجسيد التقارير بشأن قضايا التنوع والمساواة (مثل، الآليات مثل مجالس التنوع وتعزيز التدريب وبرامج التنمية) كاتجاه للصعود.

ومع ذلك، فقد حذر التقرير:

"بالرغم من أنه يبدو أن هناك زيادة شاملة في تقارير رأس المال البشري، إلا أنه قابل للنقاش إذا كان المستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرين سيمتلكون القدرة على اتخاذ قرارات مدروسة بناء على ماهية التقارير الايجابية عموما بشأن مجموعة من قضايا رأس المال البشري".

ويتمثل الشركاء الآخرين في ما يسمى بمبادرة تثمين موهبتك في الهيئة البريطانية للتوظيف والمهارات ومعهد تشارترد للأفراد والتنمية ومعهد الإدارة المعتمد والمستثمرين في المجال البشري.

ما يزيد عن ١٠٠ طالب وعشرين مركزاً حول الوطن العربي لإجتياز إمتحانات شهادة محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)

يونيو، ٢٠١٦ – عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين الدورة الثامنة والعشرون من إمتحانات شهادة محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)، حيث تقدم ما يزيد عن ١٠٠ طالب في عشرين مركزاً لإجتياز أربعة أوراق وهي، الإقتصاد والتمويل، المحاسبة، التدقيق، التشريعات، هذا وسيتم عقد الدورة التالية في ديسمبر ٢٠١٦.

ويهدف المؤهل إلى تأهيل المحاسب العربي بأعلى المؤهلات المحاسبية، وتستهدف هذه الشهادة المرشحين المتخصصين في المجالات الإدارية والمالية ومنهم المحاسبين المسؤولين عن إعداد تقارير الإدارة، المحاسبين والأفراد الحاصلين على شهادة المحاسب القانوني (CA) وشهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA) وشهاد محاسب دولي عربي إداري معتمد (IACMA).

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية يرحب بجهود مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة الرامية إلى تعزيز تقرير مدقق الحسابات

مطبوعة مقارنة بين طرق مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية وطرق مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة

IAASB

International Auditing and Assurance Standards Board™

نيويورك- مايو ٢٠١٦، رحب مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية بإصدار مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة الأمريكي لمعايير التدقيق المقترحة، تقرير مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية عندما يعبر مدقق الحسابات عن رأيه غير المتحفظ، والذي يتطلب من مدققي الحسابات إجراء التدقيقات وفق معايير مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة لتزويد معلومات حول مسائل التدقيق الهامة في تقاريرهم، بالإضافة إلى تعزيزات أخرى.

في شهر سبتمبر ٢٠١٤، انتهى مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية من وضع معايير الإبلاغ المالي الجديدة والمعدلة والتي ستطبق على تدقيقات نهاية ديسمبر ٢٠١٦. أما أهم تعزيزات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية فهي إبلاغ مسائل التدقيق الرئيسية إلى منشآت مدرجة.

وقال البروفسور آرنولد شيلدر، رئيس مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية «يسرنا رؤية العديد من الأمور المتشابهة بين مقترح مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة ومعايير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية. وستعود الطرق القابلة للمقارنة لإعداد تقارير مدقق الحسابات المالية حول العالم بالفائدة على المستثمرين بشكل واضح في كافة أرجاء العالم. ونحن نثني على ما قام به مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة من خطوات لتعزيز الشفافية للمستثمرين والتناغم العالمي عامةً.» وأضاف قائلاً «لقد wvسمعنا من جهات تبنت معايير من كافة أرجاء العالم بأن الذكر المعزز في تقرير مدقق الحاسبات قد عزز المناقشات مع الادارة ولجان التدقيق وألهَمَ مدققي الحسابات ليكونوا مبدعين في تقاريرهم.»

قامت مجموعة عمل تنفيذ اعداد التقارير المالية التابعة لمجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية بإعداد مطبوعة عنوانها تقرير مدقق الحسابات الجديد، مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومقترح مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة لمساعدة الأطراف الراغبة على فهم الجوانب الرئيسية للمقترحين. فقد قال رئيس مجموعة العمل السيد دان مونتغمري «من المفيد أن تهتم طرق المجلسين بالاتصال مع أولئك المكلفين بالحوكمة كنقطة بداية لتحديد مسائل التضمين في تقرير مدقق الحسابات حيث طالب المستثمرون منذ زمن بعيد بالشفافية حول نوع المسائل التي تتم مناقشتها مع لجنة التدقيق. وعلى الرغم من اختلاف الطريقتين إلى حدٍ ما عن بعضهما البعض من حيث التعريفات وعملية اتخاذ القرار، إلا إننا نعتقد بأنه سيتم في نهاية المطاف الابلاغ عن العديد من نفس أنواع المسائل.»

أما كاثلين هيلي المدير الفني لدى مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية فقد أبرزت أن «مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية يولي اهتماماً كبيراً للتنسيق مع مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة والجهات التنظيمية الأخرى وواضعي المعايير بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المساهمين المهمين بما فيهم المستثمرين والشركات. وهذا يعكس الأهمية التي نوليها لتحقيق معايير تدقيق يمكن تطبيقها بشكل متناغم في بيئة عالمية متطورة وتسهيل التقارب.»

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية مراقب للمجموعة الاستشارية الدائمة لمجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة وقد عرض البروفسور شيلدر مؤخراً في اجتماع المجموعة الاستشارية الدائمة الذي عقد خلال ١٨-١٩ مايو مواضيع ذات اهتمام مشترك وتنسيق متواصل. كما يشارك مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة كمراقب للمجموعة الاستشارية لمجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية.

للاطلاع على معايير إعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية ولمعرفة المزيد من المعلومات عن التغييرات التي طرأت على تقرير مدقق الحسابات وغيرها من المواد المتعلقة بإعداد التقارير المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.iaasb.org/auditor-reporting

نبذة عن مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة

يقوم مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة بوضع معايير التدقيق والتأكيد بالإضافة إلى دليل للاستعمال من قبل كافة المحاسبين المهنيين في إطار عملية وضع المعايير المشتركة التي تنطوي على مجلس مراقبة المصلحة العامة الذي يشرف على أنشطة المجلس، والمجموعة الاستشارية للمجلس التي توفر مدخلات المصلحة العامة في وضع المعايير والدليل. ويقوم الاتحاد الدولي للمحاسبين بتسهيل الهياكل والعمليات التي تدعم عمليات المجلس.

ماليزيا تصدر معيار جديد يقضي بإدراج عقود الإيجار في الميزانية العمومية

MASB MALAYSIAN ACCOUNTING STANDARDS BOARD
LEMBAGA PIAWAIAN PERAKAUNAN MALAYSIA

سي أف أو إنوفيتشن - أسيا

كوالالمبور- يونيو ٢٠١٦، أصدر مجلس معايير المحاسبة الماليزي معيار جديداً (MFRS ١٦) لمحاسبة عقود الإيجار ليحل محل المعيار الحالي لمحاسبة عقود الإيجاد (MFRS ١١٧). حيث يتطابق المعيار MFRS ١٦ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الماليزي مع المعيار IFRS ١٦ لمحاسبة عقود الإيجار الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين لكونه صدر عن مجلس دولي لمعايير المحاسبة وسيدخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠١٩. وتمت

إجازة تنفيذ المعيار MFRS ١٥ سابقاً بخصوص محاسبة إيرادات العقود مع الزبائن.

بموجب المعيار MFRS ١١٧، تصنف عقود الإيجار كعقود إيجار مالية أو عقود إيجار تشغيلية. حيث يجب أن يقر المستأجر بالإيجار في أصول ميزانيته العمومية والإلتزامات الناتجة عن عقود الإيجار السابقة وليس المستقبليَّة. نتيجة لذلك، لجأ الكثير من المستخدمين إلى تعديل قوائمهم المالية الخاصة بعقود الإيجار لعكس تأثير إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية ولتمكين المقارنة مع الهيئات المقترضة لشراء الأصول.

حيث يلغي المعيار MFRS ١٦ الفرق بين عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية. ستدرج جميع عقود الإيجار في ميزانيتها العمومية؛ لأنَّ تقييد بعض عقود الإيجار خارج الميزانية العممية لم يعد مسموحاً، باستثناء بعض الإعفاءات العملية المحدودة. بعبارة إخرى، بالنسبة لعقود الإيجار التي فيها عقود إيجار تشغيلية، يتوقع أن تزيد الأصول والإلتزامات المذكورة في ميزانيتها العمومية بشكل كبير.

التعامل من الإنتقاد الواسع

صرحَّ رئيس مجلس معايير المحاسبة الماليزي إنيك محمد رسلان: «يعد ذلك أمراً ضرورياً للتعامل مع الإنتقاد الواسع بأنَّ المعيار MFRS ١١٧ لا يقدم معلومات مفيدة دائماً للمستخدمين عندما يكون على المستأجرين إلتزامات عقود تأجير كبيرة، مثل: الخطوط الجوية التي تؤخر الطائرات وبائعي التجزئة الذين يؤجرون متأجر البيع بالتجزئة. أعتقد أن المعيار MFRS ١٦ سليبي حاجات المستخدمين؛ لكونه يوفر قدراً أكبر من الشفافية حول المستوى المالي للمستأجر ورأس المال المستغل».

وأضاف «في حين أنَّ تأثيراته على الميزانية العمومية يتوقع أن تكون كبير بالنسبة للشركات التي لديها عقود إيجار كبيرة غير مدرجة على ميزانياتها العمومية، فإنَّ تأثيراتها على الأرباح أو الخسائر تعتمد على عدد من العوامل. أنا أشجع الشركات على تقييم مستوى تأثيرات المعايير بسرعة؛ كي يجري معالجة التأثيرات التجارية الأوسع نطاقاً مباشرة».

وفيما يتعلق تنفيذ المتطلبات الجديدة من قبل المستأجرين، أوضح رسلان «تعتمد قيمة تكاليف التنفيذ على حجم محفظة الإيجار لكل شركة. بالإضافة إلى ذلك، لا ينطبق المعيار MFRS ١٦ على عقود الإيجار قصيرة الأجل التي تستمر لإثنا عشر شهراً أو أقل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة، مثل: عقود إيجار أثاث المكاتب والحواسيب الشخصية. إن الشركة التي تستخدم هذه الإعفاءات تتعامل مع عقود الإيجار كعقود إيجار غير مدرجة في الميزانية العمومية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر المعيار MFRS ١٦ فرصة لتحقيق إغاثة إنتقالية كبيرة، ومنها أنَّ المستأجر لا يطلب منه إعادة تقييم عقود الإيجار الحالية».

وصرَّحَ المدير التنفيذ لمجلس معايير المحاسبة الماليزي تان بي لينغ: «جرى إصدار معايير محاسبة عقود الإيجار الجديد وفقاً لإطار عمل معايير إعداد القوائم المالية الماليزية. لم يجري إصدار المعيار الجديد وفقاً للمعايير الإنتقالية لإعداد القوائم المالية التي تطبقها بعض الهيئات الإنتقالية. ويعود ذلك إلى إن بعض متطلبات المعيار MFRS ١٦ تشير إلى متطلبات المعيار MFRS ١٥ التي لم تصدر بموجب إطار عمل معايير إعداد القوائم المالية».

الهيئات الإنتقالية هي هيئات تقع ضمن نطاق المعيار MFRS ١٤١ بخصوص المحاسبة الزراعية أو المعيار ١٥ بخصوص تفسير عقود إنشاء العقارات، وتشمل: الشركاء والمستثمرين المهمين والمشاريع المشتركة. أعطيت الهيئات الإنتقالية الخيار في الاستمرار في تطبيق إطار عمل معايير إعداد القوائم المالية، التي سبقت إطار عمل معايير إعداد القوائم المالية الماليزية حتى نهاية ٢٠١٧ في ضوء التغييرات التي أحدثها المعيار MFRS ١٥ وتعديلات منشآت الإنتاج على المعيار MFRS ١٤١. يجب على الهيئات الإنتقالية تنفيذ إطار عمل معايير إعداد القوائم المالية الماليزية بصورة سنوية ابتداءً من بداية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أو بعدها لتصبح تاريخ دخول المعيار MFRS ١٥ حيز التنفيذ.

ممثلوا أكثر من ٣٠ دولة يناقشون دور الإدارة المالية العامة في تحقيق الإزدهار الإقتصادي في أسيا في المنتدى الذي يستضيفه اتحاد المحاسبين لأسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي

كوالالمبور- يونيو ٢٠١٦، اجتمع كبار ممثلي الحكومات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمنظمات المحاسبية المهنية، الممثلين افتراضيا لكل دولة وولاية قضائية في قارة أسيا، في ماليزيا لمناقشة السبل التي يمكن بها أن تعزز الإدارة المالية العامة المطورة من نوعية الخدمات العامة المقدمة، والمساءلة، والشفافية بغية الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

وشمل المشاركون في المنتدى الثاني للإصلاح المالي لتحقيق التنمية الاقتصادية في قارة أسيا، الذي يستضيفه كل من اتحاد المحاسبين لأسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي في العاصمة الماليزية كوالالمبور، قادة الرأي والفكر والشركاء في التنمية من ٣٣ دولة آسيوية، بما فيهم: أكبر الإقتصادات في أسيا، مثل: الصين، والهند، واليابان، وأصغر الإقتصادات في أسيا، مثل: أفغانستان، ومملكة بوتان، وكامبوديا. ويُعْقَدْ هذا المنتدى الهام الذي يستمر ليومين بمبادرة مشتركة من اتحاد المحاسبين لأسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي، ويحظى بدعم كبير من الإتحاد الدولي للمحاسبين.

وصرَّحَ برايان بلود، رئيس اتحاد المحاسبين لأسيا والمحيط الهادئ: «يعد إزدياد الأهميَّة الإقتصادية لقارة أسيا، إلى جانب التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق أسيا عاملاً محتملاً ساهم في تغيير الوضع الراهن للعديد من دول المنطقة. علاوة على ذلك، يعتمد النجاح على القبول الواسع والعميق لمبادئ الحوكمة المتسمة بالفعاليَّة والقائمة على المساءلة والشفافية. ينطبق ذلك بصفة خاصة على مؤسسات القطاع العام في قارة آسيا، التي يجب أن تصوغ التعليمات المناسبة وتقدم الخدمات المستدامة ذات الجودة العالية إذا أرادت زيادة الفرص المتاحة لمواطنيها في الإقتصاد العالمي».

وقالت ديبرا ويتزال، كبير مديري الحوكمة في البنك الدولي، في رسالتها للمنتدى حول الاتجاهات المستجدة في أسيا «يوجه نطاق التحديات التي نواجهها في جميع دول العالم تركيزنا على الحوكمة المطورة والمعززة باعتبارها مجالاً ذا أهمية بالغة على شكل: (i) مؤسسات منفتحة وفعالة تعمل وفقاً لمبدأ المساءلة وتشجع على التنمية الشاملة والاستجابة للمواطنين وتعزيز إشراك المواطنين (ii) جمع الإيرادات بصورة فعالة تسمح للحكومات بأن تكون أكثر شمولية في تقديم الخدمات والحد من الفقر. (iii) مؤسسات عامة فعالة تؤدي دوراً هاماً في دعم تحقيق النمو المستدام".

وقال فايز شدهوري، الرئيس التنفيذي لاتحاد المحاسبين الدولي «يتطلب تحقيق النمو الإقتصادي المستدام التنسيق بين قادة القطاع العام والخاص المسؤولين عن اتخاذ قرارات سليمة قائمة على معلومات ذات جودة عالية وعلى المساءلة والشفافية». وأضاف: «تؤدي مهنة المحاسبة دوراً مهماً في التأكد من أنَّ اتباع ممارسات سليمة في الإدارة المالية - في كل من القطاعين العام والخاص - يؤدي إلى إنجاز التنمية الإقتصادية على الصعيد العالمي وفي قارة أسيا؛ لكون المنطقة تحاول التخلص من الضغوطات المالية الأخيرة. يتيح المنتدى الثاني للإصلاح المالي لتحقيق التنمية الاقتصادية الفرصة لإجراء نقاش مهم حول فعالية الإدارة المالية العامة في بناء واستدامة الإقتصادات».

وجرى تسليط الضوء على ورقتين بحثيتين أساسيتين في المنتدى:

استقطاب والإحتفاظ بالموظفين الماليين في القطاع العام - نهج قائم على الحلول طوره اتحاد المحاسبين لأسيا والمحيط الهادئ؛ لمساعدة الدول على مواجهة تحديات تحديد واستقطاب والإحتفاظ بالمحاسبين المهيين والموظفين الماليين الرئيسين للقطاع العام.

كشف أسرار إجراء إصلاحات ناجحة في مجال الإدارة المالية العامة الناجحة: ما هو دور منظمات المحاسبة المهنية؟ - منتج معرفي قادم للبنك الدولي، تحلل هذه الدراسة الاستعادية حالات إجراء إصلاحات ناجحة على الإدارة المالية العامة في بعض الدول في منطقتين يقدم البنك الدولي الخدمات فيهما: منطقة جنوب أسيا ومنطقة غرب أسيا والمحيط الهادئ. ركزت مواضيع الدراسة التي نوقشت في المنتدى على الفرص المتاحة للقطاع العام لعقد الشراكات مع القطاع الخاص، مثل: منظمات المحاسبة المهنية على وجه الخصوص للتأثير على صياغة السياسات وبناء مهارات وقدرات الإدارة المالية العامة وتوفير الإستدامة لإصلاحات الإدارة المالية العامة ومخرجاتها. حيث ستنشر الورقة البحثية الكاملة في نهاية هذا العام.

وبحث المنتدى الثاني للإصلاح المالي لتحقيق التنمية الاقتصادية مجموعة من المواضيع المتعلقة بقمة الألفية المدعومة من الإمم المتحدة عام ٢٠٠٠ وأهداف التنمية المستدامة والتركيز على أهمية خلق مؤسسات فعالة وتعمل وفقاً لمبدأي المساءلة والشفافية في الدول المتقدمة والدول النامية. وشمل النقاش النقاط التالية:

- الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون مع القطاع الخاص.
- تحديات عملية تواجه تنفيذ معايير المحاسبة الدولية التراكمية للقطاع العام.
- طريقة مساهمة الإدارة المالية العامة المطورة في تقوية القطاع العام.
- استقطاب الجيل القادم من موظفي الإدارة المالية للعمل في القطاع العام على وجه الخصوص.
- دور مهنة المحاسبة والحاجة إلى إجراء تدقيق محاسبي دقيق.
- النمو السريع لتعداد كبار السن الذي أثر على النمو وزاد من الضغوطات المالية التي تتعرض لها دول المنطقة.

حيث قدمت وكالة التعاون الدولي الياباني والمعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة وبرايس ووتر هاوس كوبرز/ماليزيا الرعاية لفعاليات المنتدى.

حول منتدى الإصلاح المالي بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية

تأسس منتدى الإصلاح المالي لتحقيق التنمية الاقتصادية بمبادرة مشتركة من اتحاد المحاسبين لأسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي عام ٢٠١٤. عقد المنتدى الأول الإصلاح المالي لتحقيق التنمية الاقتصادية في سيرلانكا وبحث دور المشاركين الرئيسيين في سلسلة توريد إعداد التقارير المالية. وسيركز المنتدى الثاني للإصلاح المالي لتحقيق التنمية الاقتصادية، المقرر عقده في كوالالمبور، بشكل رئيسي على دور الإدارة العامة والحاجة إلى تحسين الإدارة المالية العامة لمساعدة شعوب المنطقة على النمو.

حول اتحاد المحاسبين لأسيا والمحيط الهادئ

تتمثل رسالة اتحاد المحاسبين لأسيا والمحيط الهادئ في تطوير وتنسيق مهنة المحاسبة في المنطقة. حصل اتحاد المحاسبين لأسيا والمحيط الهادئ على الاعتراف من الاتحادات والمنظمات الدولية الممثلة لمهنة المحاسبة على الصعيد العالمي، مثل: الاتحاد الدولي للمحاسبين، كمنظمة إقليمية ممثلة لمنظمات المحاسبة المهنية الوطنية في منطقة أسيا والمحيط الهادئ.

حول مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي مؤسسة تقدم التمويل لأغراض التنمية وتقدم الدعم المالي والتقني للدول النامية حول العالم. وتتمحور رسالتها حول هدفين رئيسيين: إنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تقليل نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار يومياً إلى ٣٪، وتعزيز الإزدهار المشترك من خلال تشجيع نمو الدخل بنسبة ٤٠٪ لكل دولة. يقع المقر الرئيسي لمجموعة البنك الدولي في ولاية واشنطن دي سي، ويعمل فيها أكثر من ١٠٠٠٠ موظف في أكثر من ١٢٠ مكتب منتشر في دول العالم.

حول الإتحاد الدولي للمحاسبين

الإتحاد الدولي للمحاسبين هو منظمة محاسبية عالمية معنية بخدمة المصلحة العامة من خلال تطوير المهنة والمساهمة في تطوير إقتصادات دولية قوية. يتألف الإتحاد من أكثر من ١٧٥ عضواً ومنظمة تابعة في ١٣٠ دولة وولاية قضائية ممثلة لثلاثة ملايين محاسب يعملون في مؤسسات الخدمة العامة، والتعليم، والخدمات الحكومية، والصناعة، والتجارة، والمساءلة. تهدف مبادرة الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى زيادة الوعي بالحاجة الملحة إلى إعداد تقارير مالية عالية الجودة ومتسمة بالشفافية وقابلة للمقارنة لمؤسسات القطاع العام وأهمية إشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات.

لمزيد من المعلومات

هاتف : 5100900 (6-0962)
فاكس : 5100901 (6-0962)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org

بريد إلكتروني
Asca.jordan@iascasociety.org
salouri@iascasociety.org
www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن
المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2016)©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر